



الدليل الإرشادي للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة حول إدارة مخاطر كوفيد-19

صادر في يونيو 2020



أدى انتشار جائحة كوفيد-19 في العالم إلى ظهور أنماط جديدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعرض الكثير من شركات الخدمات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى مخاطر متزايدة. يهدف هذا الدليل الإرشادي إلى معالجة نقاط الضعف الرئيسية التي تم رصدها حول العالم وعرض الاستراتيجيات الهادفة إلى التخفيف من المخاطر الواجب على الشركات اتّباعها.

شهد العالم مؤخراً ارتفاعاً في العمليات التالية:

- الاحتيال عامة- ويشمل على سبيل المثال، عمليات الاحتيال التي تشمل طلب دفعات مسبقة، أو التماس الأموال أو معلومات عن الحسابات الخاصة عن طريق انتحال هوية أشخاص عامين في جهات حكومية، أو صحية، أو منظمات غير ربحية.
- الاحتيال الطبي- ويشمل بيع الأدوية المقلدة أو المزورة، أو "العلاجات السحرية"، أو المعدات خاصة تلك الهادفة للوقاية والحماية الشخصية.
- الاحتيال الاستثماري- ويشمل المخططات التي تلتصق بالاستثمار في شركات أبحاث طبية غير معروفة مفترضة حول بعض العلاجات.
- الجرائم الإلكترونية – هجمات التصيد عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة الموجهة للأفراد والشركات.
- الاتجار بالمخدرات – إن إجراءات الإقفال العام قد دفعت بتجار المخدرات إلى ممارسة أنشطتهم عبر الإنترنت، وتطبيقات الرسائل المشفرة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والأسواق "السوداء الإلكترونية".
- عمليات الإيداع بالتجزئة – إن انعدام السلامة الأمنية على الأموال الشخصية بسبب خسارة الوظائف بشكل مؤقت أو دائم أدى إلى زيادة العمليات الجرمية عبر استخدام الحسابات المصرفية الشخصية لأغراض غسل الأموال مقابل رسوم معيّنة (وينطبق هذا الأمر على الشركات التجارية المتعثّرة).
- الفساد وإساءة استخدام أموال الإعانات الحكومية - وضعت الحكومات العالمية تدابير مكثفة لدعم الوضع الاقتصادي للأفراد والشركات، إلا أن صرف هذه الأموال يتيح المجال أمام ممارسة الرشوة، والفساد، والاحتيال، وتحويل مسار الأموال، أو إساءة استخدامها لأغراض غير مصرّح بها.

يجب على الشركات التنبّه إلى الأمور التالية أيضاً:

- قد يكون العميل هو نفسه مرتكب الأعمال الجرمية أو قد يكون ضحية السلوكيات والأساليب المذكورة أعلاه، فنبغي أن تراعي الشركات من خلال آلياتها الرقابية كلاً من هذين الاحتمالين.
- قد تواجه الشركات أنشطة غير مشروعة غير مذكورة أعلاه، فيحاول المجرمون دائماً استغلال أوقات الاضطراب لارتكاب جرائم أخرى.
- قد تشهد هذه الظروف الاستثنائية تغيير في السلوكيات المصرفية للعديد من العملاء، مثل الاستخدام المتزايد للقنوات غير المباشرة. قد يكون هذا السلوك بريئاً تماماً وليس من المناسب اتباع منهج موحد بالنسبة إلى جميع الحالات عند تقييم سلوكيات العملاء. تحتاج الشركات إلى تقييم كل عميل على حدى مع مراعاة المزايا التي يقدّمها، والتميز بين المؤشرات التي تدلّ إلى مخاطر عالية فعلياً والسلوكيات المتغيرة نظراً للظروف المستجدة. ينطبق هذا البند بشكل خاص على العملاء الذين تأثرت أعمالها بالظروف الحالية، من حيث سلسلة التوريد،



- والفواتير والمدفوعات، وغيرها من الأمور، التي قد تؤدي إلى أنماط سلوكية مختلفة مقارنة بالسلوكيات المعهودة، عند إعادة استئناف الأعمال. فينبغي دائماً التيقُّظ والحذر للتمييز بين السلوكيات البريئة وتلك غير المشروعة.
- قد يواجه العملاء صعوبة في تقديم المستندات المثبتة للهوية، أو المعلومات الضرورية للعناية الواجبة، أو غيرها من المستندات نظراً لوقف الأعمال أو مقتضيات التباعد الاجتماعي. فيجب على الشركات النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لاستيعاب ظروف العملاء في حدود المعقول، مع ضرورة الامتثال في نهاية المطاف بالالتزامات المفروضة بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في مثل هذه الظروف، يجب مناقشة أي تغيير في المنهجية المتبعة بشكل مسبق مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال.
 - ينبغي على الشركات التيقُّظ والحذر بشأن تحويل الأموال لأغراض تمويل الإرهاب.

أمثلة على التغييرات في سلوكيات العملاء التي قد تشير إلى زيادة المخاطر (سواء كضحية أو كمرتكب فعل إجرامي)

- تغيير غير مفسر أو غير مبرر في الأنشطة التجارية أو أنشطة الحساب، وبشكل خاص تلك المبنية أعلاه.
- زيادة مفاجئة في حجم المعاملات وتشمل تلقي أموال من أطراف ثالثة من جهات غير معروفة.
- محاولات لتجنب المتطلبات والاستفسارات المتعلقة بالعناية الواجبة للعملاء.
- الحاجة المفاجئة للحصول على منتجات جديدة مثل خطابات الضمان وخطابات الاعتماد، في حين لم يطلب العميل أياً من هذه المنتجات في السابق.
- زيادة استخدام الخدمات المالية والمنصات الإلكترونية لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع أو النشاط غير المشروع.
- تلقي الهبات أو المساعدات الحكومية غير المبررة.
- قيام أفراد بتلقي دفعات من قبل شركات بخلاف ما كان سائداً قبل الوفاء.
- سداد الدفعات إلى أطراف ثالثة في دول مرتفعة المخاطر أو في دول لا يملك فيها العميل أي أعمال أو عمليات معروفة.
- تنفيذ إيداعات أو عمليات سحب تتعارض مع المعاملات السابقة المعتادة للعميل.
- تنفيذ معاملات مع البلدان التي لا تمثل بالكامل إلى معايير مجموعة العمل المالي أو التي قد تكون في مناطق الصراع.
- التغيير في ملكية أو سيطرة أحد العملاء من الشركات، الأمر الذي قد يدل على سيطرة المجرمين على أعمال الشركة.

التدابير الواجب اتخاذها من قبل الشركات لمعالجة هذه المخاطر:

- مراجعة تقييم مخاطر الأعمال لضمان النظر في التطبيقات والمخاطر المحددة، وتحديد الإجراءات المناسبة وتنفيذها لتعزيز الضوابط عند الحاجة.
- تدريب الموظفين على المخاطر، والتحذيرات، والتعديلات على الضوابط.
- تطبيق تدابير العناية الواجبة المناسبة وعمليات مراقبة المعاملات الفعالة، خاصة في ما يتعلق بالنشاط الذي قد لا يكون متسقاً مع النمط العادي للعميل. يطبق هذا الإجراء أيضاً عند عمل الموظفين عن بعد.



- تطبيق تدابير العناية الواجبة المناسبة في ما يتعلق بالمعاملات المبرمة باستخدام المنتجات والخدمات التجارية مثل خطابات الضمان وخطابات الاعتماد، وتلك المتعلقة بالمعدات أو الخدمات الطبية.
- الاستمرار في تطبيق تدابير العناية الواجبة المحسنة على المعاملات التي تشمل البلدان التي تعاني أوجه قصور استراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو في مناطق تشهد صراعات .
- تطبيق تدابير العناية الواجبة المحسنة على المعاملات التي تشمل المنظمات غير الربحية (أو المنظمات غير الحكومية المزعومة) والأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر.
- التأكد من أن حالات عدم تطبيق تدابير العناية الواجبة لا تزال معلقة لأسباب قاهرة وأن هذه الحالات ستتم معالجتها على الفور بمجرد تخفيف القيود المرتبطة بالوباء.